

- عيسى، طعيبة، و خليل، عيدة (2018). *السياحة الداخلية كأداة للتنمية المحلية*. رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- الغامدي، مسفرة بنت صالح (2022). دور الأنشطة الطلابية في تنمية السياحة الداخلية بالمنطقة الشرقية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*. 2(63)، 173-230.
- فرداس، أسماء (2021). التسويق بالعمولة: اتجاه حديث في التسويق الإلكتروني مع الإشارة إلى أمازون. *مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة* 3(2)، 115-140.
- قادري، عبد القادر (2018). واقع وآفاق السياحة العالمية، *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*، العدد السادس: سبتمبر 2018.
- قندوز، نادية، وخلائف، فتيحة (2015). أثر الترويج السياحي في ترقية الخدمات السياحية دراسة حالة فندق الجزيرة بولاية جيجل، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل جيجل.
- كلكتاوي، هند عبد الرحيم (2020). دور الأشغال الفنية في تنشيط السياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية* (17)، 153-180.
- مخزومي، لطفي، وزروخي، فيروز، وعبد اللاوي، عقبة (2020). *السياحة الداخلية في الجزائر: واقعها وسبل تطويرها*. *مجلة الدراسات المالية والحاسبية* 11(1)، 55-65.
- مصنوعة، أسماء، ومزيان، حمزة (2021). مساهمة الوكالات السياحية والسفر في تنمية السياحة الداخلية في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة* 4(2)، 56-72.
- ناصر، لميس محمد (2021). دور التسويق السياحي في الحركة السياحية في محافظة اللاذقية. *مجلة جامعة تشرين للآداب والعلوم الإنسانية* 43(3)، 163-184.
- هماش، فيروز (2020). *السياحة الداخلية في الأردن*. تم استخلاصه بتاريخ 2022/2/28 خلال الموقع الإلكتروني <https://mawdoo3.com>.

همسي، ندى (2018). دور التسويق السياحي في انعاش السياحة الحموية، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي، 1945 قائمة.

#### المراجع الأجنبية:

- Alamineh, G. A. (2022). The Nexus between coronavirus and tourism: Tourism as peace sensitive industry. *Cogent Arts & Humanities*, 9(1), 2014110.
- Burkaltseva, D., Apatova, N., Nalivaychenko, E., Boychenko, O., Yanovskaya, A., Betskov, A. & Guk, O. (2019). Features and new opportunities of the republic of Crimea tourism industry. *Revista Inclusiones*, 325-336.
- Christou, E., & Chatzigeorgiou, C. (2020). Adoption of social media as distribution channels in tourism marketing: A qualitative analysis of consumers' experiences. *Journal of Tourism, Heritage & Services Marketing (JTHSM)*, 6(1), 25-32.
- Hussain, A., & Fusté-Forné, F. (2021). Post-pandemic recovery: A case of domestic tourism in Akaroa (South Island, New Zealand). *World*, 2(1), 127-138.
- Kinawy, A. A., Morci, H. A. A., Mohamed, R., & Ali, E. (2021). Determinants of Interior Tourism Industry in kingdom of Saudi Arabia: Economic and Social Impacts. *Scientific Journal of Agricultural Sciences*, 3(2), 299-306.
- Morupisi, P., & Mokgalo, L. (2017). Domestic tourism challenges in Botswana: A stakeholders' perspective. *Cogent Social Sciences*, 3(1), 1298171.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2014). *Research methods for business: a skill-building approach* (6th ed.). Haddington: John Wiley & Sons.
- Tadajewski, M. (2018). Critical reflections on the marketing concept and consumer sovereignty. Routledge.

## تأثير العملات الرقمية على عناصر القوائم المالية - دراسة نظرية

الباحث/ وعدا لله معن وعدا لله المعاضيدي أ.م. د سنان زهير محمد جميل

قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد

### المستخلص

تعدّ العملات الرقمية من التطورات الحالية والمستقبلية المهمة إذ إن هذه الأهمية أدت إلى القيام دراسات عدة لها ولكن لم تكن هنالك دراسة صريحة لبيان تأثيرها على المحاسبة بوصفها موضوع معاصر ومستقبلي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير العملات الرقمية على عناصر القوائم المالية.

يهدف البحث إلى التعرف على العملات الرقمية والوقوف على أنواعها وخصائصها وأشكالها، وكذلك تسليط الضوء على عناصر القوائم المالية، وأخيراً بيان تأثير العملات الرقمية على عناصر القوائم المالية وهو ما يُعدّ الهدف الرئيس للبحث.

ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، قام الباحثان باتباع المنهج الاستنباطي التحليلي في طرح الجانب النظري للبحث بالاعتماد على البحوث والدراسات والرسائل والاطاريح الجامعية

وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات، كان أهمها أن هناك تأثيرات مدركة للعملات الرقمية على عنصر القوائم المالية ولاسيما تأثيرها على الأصول وحقوق الملكية، بينما لا تتأثر الالتزامات بها لأنها تتم بصورة فورية، كما توصل إلى أن المكاسب والخسائر تتأثر بالعملات الرقمية ويبرز التأثير من خلال تحقيق مكاسب أو خسائر للكيان الاقتصادي حسب سعر الاقتناء لهذه العملات، كما أن المصروفات والإيرادات تتأثر بالعملات الرقمية ويبرز التأثير من خلال زيادة المصروفات التي يتحملها الكيان الاقتصادي، وكذلك زيادة الإيرادات المستحصلة من خلال هذه العملات.

وأوصى الباحثان بضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار أو تفسيرات تختص بمعالجة مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح لهذه العملات، وأوصى كذلك بتعزيز الجوانب المعرفية للأكاديميين والمهنيين فيما يتعلق بموضوعات العملات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات، المكاسب والخسائر.

## مقدمة ومشكلة البحث:

تعد العملات الرقمية عملات افتراضية لا وجود مادي ملموس لها منتجة من خلال البرامج الحاسوبية، كما أنها لا تخضع للسيطرة أو التحكم من قبل الحكومات حيث يتم استخدامها عن طريق الشبكة العنكبوتية في عمليات الشراء والتحويل (الباحوث، 2017).

إذ يثير التعامل بالعملات الرقمية العديد من المشكلات المحاسبية التي بدأت المنظمات المهنية المعنية بالحاسبة والباحثين بدراساتها والائتفات لها، ودراسة تأثيرها على المحاسبة، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة وخصائص هذه العملات، وتنوع الأغراض من الاستحواذ عليها، وتتمثل المشكلة الكبرى التي تبرز إلى الواجهة بعدم وجود معيار محاسبي دولي أو محلي يحدد معالجة محاسبية بأي شكل من الاشكال لهذه العملات.

إذ على الرغم من عدم وجود إرشاد واضح وصريح أو معيار دولي لكيفية التعامل مع هذه العملات، إلا أن المعيار الدولي رقم (8) والذي جاء بعنوان (سياسات المحاسبة والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء) إذ يوضح هذا المعيار شروط المعالجة المحاسبية للأحداث المستقبلية التي تؤثر في المحاسبة في حال غياب معيار دولي بشأن تلك الأحداث، وعلى اعتبار ان العملات الرقمية هي حدث هام وجديد برز على الساحة المحاسبية كان لا بد من أن يكون هنالك معيار موجه لكيفية التعامل مع الاحداث الجديدة فبرز معيار (8) لأنه ذكر شروط المعالجة المحاسبية للأحداث التي تؤثر في المحاسبة في حال غياب معيار دولي.

كما أشار أيضا إلى وجوب أن تقوم الإدارة بالرجوع والاخذ بعين الاعتبار مدى انطباق المصادر الآتية على الحدث المحاسبي القائم وذلك لتطبيق المعالجة المحاسبية المناسبة أو المقاربة لذات الحدث (IFRS8, 2003):

1. شروط وإرشادات المعايير والتفسيرات لأحداث وموضوعات مقارنة أو ذات صلة.
2. أن تنطبق التعريفات وأسس الاعتراف ومفاهيم القياس للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات على الحدث كما ورد في الإطار الفكري للمحاسبة.

ونتيجة لعدم وجود معيار وعدم وضوح كيفية تصنيف العملات الرقمية من ناحية الاعتراف والقياس يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: هل هناك تأثير للعملات الرقمية على عناصر القوائم المالية؟

### هدف البحث:

- يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الاهداف المتمثلة بالآتي:
- توضيح ماهية العملات الرقمية والمفاهيم المتصلة بها.
- توضيح عناصر القوائم المالية وفق ما طرح في الاطر الفكرية.
- بيان تأثير العملات الرقمية على كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

### أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية بيان ماهية العملات الرقمية بوصفها متغير بيئي حديث قد يؤثر على المحاسبة ككل وعلى عناصر القوائم المالية موضوع البحث بشكل خاص.

### منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهجين الاستنباطي في عرض ومناقشة الدراسات والبحوث والمقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية.

### المحور الاول: العملات الرقمية

كانت هنالك عدة محاولات من قبل الباحثين لإعطاء تعريف للعملة الرقمية حيث كان من التعريفات المهمة التي حاولت توضيح ماهية العملة الرقمية هي الدراسة التي قدمها (بنك التسوية الدولي BIS، 2018) حيث عرفها على أنها منتجات حافظة للقيمة تكون محفوظة هذه القيمة على جهاز الحاسوب أو على برامج خاصة على الهواتف تلك القيمة يشتريها المستهلك أو يقوم بتحصيلها من خلال عمليات تعدين العملة. كما وعرفها (النجار، 2019) على أنها "وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو مادي ملموس، ولا تفتقرن بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، ويمكن تحويلها وتخزينها

إلكترونيا، وإصدارها يتم بواسطة الحواسيب، ويتم التداول بها عبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف حكومي".

وبناء على التعريفات التي اعطيت من قبل الباحثين يرى الباحثان بأنه يمكن القول بأن العملات الرقمية هي ظاهرة عالمية استحدثت نتيجة للتطور التكنولوجي، وليس لها وجود مادي ملموس على ارض الواقع، كما لا يحكمها أي مؤثر، وليس لها مقابل مادي ثابت، كما أنها لا تخضع لأي سلطة سواء من قبل الدول أو من الهيئات المالية الدولية. ويتم اكتساب هذه العملة عن طريق برامج حاسوبية أو عن طريق الشراء لاستخدامها في عمليات البيع والشراء والتحويل، وكذلك للمضاربة في بعض الاحيان من خلال منصات خاصة لتداول هذه العملة.

واشار كل من (الباحوث، 2017)، (الزعابي، 2018)، (النجار، 2019)، (مروان، 2020) إلى أن هنالك العديد من انواع العملات الرقمية التي برزت إلى الساحة وكانت ذات اثر واضح في رواج هذه العملات، ومنها:

- البتكوين (Bitcoin): إذ تعد العملة الرقمية الأولى والأكثر شيوعا وتداولاً، أصدرت عام 2009، ومؤسسها هو (ساتوشي ناكاموتو) الذي يعد مؤسس أول واهم عملة رقمية.
- لايتكوين (Litecoin): تعد من اوائل العملات الرقمية أنشأت في عام 2011 وتعرف بالعملة الفضية، وتشبه هذه العملة عملة البتكوين كثيرا ألا انها تتميز عنها في ان عملية التعدين في هذه العملة ارخص واسهل، كما تتصف أنها اسرع في التبادل من البتكوين.
- الريبيل (Ripple): وهي عملة رقمية صدرت في عام 2012، إذ تعد هذه العملة بمثابة نظام تسوية عالمية، ومرتبطة مع الأنظمة المصرفية العالمية، ووظيفتها تحويل أي عملات بسهولة للجميع، وفي جميع أنحاء العالم، ولقد أصبحت هذه العملة اليوم من أكثر العملات الرقمية تداولاً.

- وتتميز هذه العملات بمجموعة واسعة جدا من الخصائص اذ ذكر كل من (امال، 2020)، (الزعابي، 2018)، (البياع، 2020) عدداً من هذه الخصائص والمتمثلة بالاتي:
1. عملة افتراضية: إذ ليس لها وجود مادي ملموس، تتمثل بأداة دفع افتراضية باستخدام أجهزة إلكترونية ذكية، ولها قيمة غير مستقرة ومحددة نتيجة المضاربات عليها ووفقا لتقلب حال السوق.
  2. اللامركزية: تعد الميزة الأشهر لجوهر إصدار العملات الرقمية، إذ لا يكون إصدار العملة مركزيا، ولا يتسم إصدارها بالتبعية لجهة ما، أي عدم قدرة أي سلطة محلية أو عالمية على التحكم في عرضها أو سعرها.
  3. قابلية التجزئة: تسهم هذه الخاصية بشكل كبير في نجاح هذا النوع من العملات وتساعد على انتشاره، اذا تساعد هذه الخاصية المستخدمين على اجراء معاملات اكثر دون تقيد.
  4. الشفافية: إذ أن عمليات البيع والشراء كلها معلنة ومعروفة ويمكن الاطلاع عليها من قبل جميع المستخدمين بدون معرفة هوية المتعاملين لكن مع معرفة تامة بحجم التعاملات ووقت حدوثها.
  5. سرعة التحويل: إذ أن هنالك سرعة فائقة في حدوث العمليات من تحويل أو بيع أو شراء للعملات الرقمية إذ لا تتجاوز مدة حدوث العمليات 10 دقائق في اغلب العملات الرقمية.
- ويرى الباحثان أنه يمكن اضافة العديد من الخصائص الاخرى ومنها صعوبة التعقب إذ لا يمكن تحديد مكان وصاحب العملة الرقمية، كما يمكن اضافة انها متقلبة القيمة وذلك لكثرة العملات وحسب العرض والطلب على كل عملة هو ما يحدد قيمتها، يتبين أنه كلما كثرة انواع العملات الرقمية كثرة الخصائص التي تمتاز بها هذه العملات اذ لا يمكن حصر جميع الخصائص التي تمتاز بها كل عملة ولكن هذه ابرز ما تشترك بها.
- أما طرق الحصول على العملات الرقمية يتم وفق طريقتين تتمثلان بالاتي:

1. تعدين العملات الرقمية: أن التعدين للعملات الرقمية يمثل طريقة متطورة تعتمد أنظمة تشفير وحل خوارزميات رياضية لفك تشفير العملة، وأن مصطلح التعدين في العملات الرقمية يشبه إلى حد ما (التنقيب) المستخدم لاستخراج المصادر الطبيعية من الأرض، وهذا يدل على بذل مجهود معين للحصول على عملة ثمينة، فالمجهود يزداد صعوبة مع تباطؤ عمليات التعدين بسبب البروتوكولات الذي تم تأسيس نظام اصدار العملات الرقمية على اساسه، فكلما أنتجت عملة تزداد صعوبة التعدين وتتعقد المعادلات الرياضية مرات ومرات، ليضمن بذلك بقاء العملة بعيداً عن التضخم والمشاكل الاقتصادية الناجمة عن طرح كميات كبيرة من عملة ما دفعة واحدة، فالعملات الرقمية تستخدم التعدين لإنشاء عملة جديدة في النظام وبالمقابل يحصلون على مكافأة تتمثل في عملة رقمية جديدة أو جزء منها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يساعد على انتشار الوحدات الجديدة بطريقة لامركزية، وهذا ما يقصد بنظام المكافأة، الذي يحفز المستخدمين لتوفير الأمن والنظام في داخل الشبكة اللامركزية، ويمنع ما قد يضرها ويضر مستخدميها، فيمنح المتعاملين شعوراً بالأمان والثقة من قوة النظام (Todorov, 2017).

2. تداول العملات الرقمية: تمثل هذه الطريقة الثانية للحصول على العملات الرقمية وذلك من خلال اسواق خاصة بهذه العملات يطلق عليها منصات (اسواق) التداول، وأن هذه العملات رقمية فمن الطبيعي تكون اسواق تداولها رقمية ايضاً، فظهرت منصات خاصة سميت بمنصات التداول، وهي نوع من البرمجيات الخاصة بالتداول يستعين بها كافة المتداولين لمساعدتهم على تحليل عمليات التداول، وتعتبر منصة التداول أحد أنواع البرمجيات التي تقوم بدور همزة الوصل في نقل المعلومات فيها بين المتداول وشركة الوساطة، وتقوم هذه المنصات بعرض بعض المعلومات مثل أسعار صرف العملات والرسوم البيانية عن الأسعار وتقلباتها وتوفير محافظ إلكترونية مجانية وتحتوي على واجهة لإدخال أوامر صفقات التداول لتقوم شركة الوساطة بتنفيذها (علي، 2019).

وهناك العديد من المنصات التي اختلفت الابحاث والمقالات في عرضها التي تتداول العملات الرقمية وتم تحديد هذه المنصات تبعا لشهرتها وانتشارها بشكل واسع في العديد من دول العالم ومن أشهرها ما يأتي:

- منصة هيت (Hit Btc): ومقرها هونغ كونغ، وتعمل منذ عام 2013، وتعتبر من أشهر المنصات المخصصة لتداول العملات الرقمية، وتتعامل المنصة بالعديد من أنواع العملات الرقمية.

- كوين بيس (Coinbase): وهي واحدة من أشهر وأقوى منصات تداول العملات الرقمية في العالم، تأسست عام 2012 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد المنصة أكبر وسيط لتبادل عملات بتكوين والإيثريوم وليتكوين، ويتم استخدام هذه المنصة في 190 دولة حول العالم، ويستخدمها نحو 10 ملايين عميل من مختلف الدول. ومن ميزاتها الأساسية الرسوم المنخفضة نسبيا التي تتقاضها مقارنة بالمنصات الأخرى.

- منصة بينانس (Binance): تأسست عام 2017 في أميركا، ومنذ عام 2019 أصبحت من أقوى منصات التداول في العملات المشفرة في العالم، وتعد من أبرز منصات التداول التي تدعم أغلب اللغات.

- "فوياجر (Voyager)": منصة أميركية شهيرة للاستثمار في العملات المشفرة، وكانت واحدة من أولى البورصات التي تأسست في مدينة نيويورك عام 2017 بهدف التداول في العملات الرقمية بشكل علني. وتدعم معظم العملات الرقمية الرئيسية، حيث يتم التداول من خلالها بأكثر من 50 عملة رقمية مشفرة، وتحظى بدعم قوي ومشاركة واسعة النطاق.

ويرى الباحثان أنه وعلى الرغم مما ذكر اعلاه الا أن هنالك العديد من المنصات الخاصة بتداول العملات الرقمية التي تظهر بشكل مستمر وفي مختلف دول العالم مما يعني أن المنصات المذكورة اعلاه تتغير بشكل دوري مع ازدياد تداول هذه العملات وقوة التعامل مع منصة تداول دون أخرى من قبل متداولي هذه العملات، ويضيفان بأنه سوف

تظهر منصات جديدة أخرى مع ازدياد انواع العملات الرقمية التي تظهر بشكل مستمر للأسواق العالمية.

### المحور الثاني: عناصر القوائم المالية

أولاً: الأصول (الموجودات): يشير مفهوم الأصول وفق مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) إلى انها كل ما يتمثل في رصيد مدين يتوجب ترحيله للفترة المحاسبية القادمة بعد إقفال الحسابات ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك باعتبار أن هذا الرصيد المرحّل يمثل قيمة محددة ومعينة. ويُعد هذا المفهوم من أوائل المفاهيم التي طرحت في تحديد مفهوم الأصول. إذ قامت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة لـ (AICPA) بنسف هذا المفهوم في عام 1970 وذلك ببيان مفهوم جديد للأصول، إذ عرفت بأنّها: "موارد اقتصادية للمشروع تم الاعتراف بها وقياسها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وتتضمن مصروفات مؤجلة محددة لا تُعد موارد اقتصادية، ولكن يعترف بها وتقاس وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً" (الملا علي، 2015).

وعرفت (FASB) في البيان رقم (6) في عام 1985 الأصول على أنها: "منافع اقتصادية محتملة حُصّلت ومُلّكت لوحدة اقتصادية معينة نتيجة أحداث وعمليات سابقة، ولهذه المنافع القدرة وحدها أو مع منافع أخرى على زيادة التدفق النقدي للوحدة مستقبلاً" (الحميد، 2009).

ويذكر (الملا علي، 2015) أن هذا التعريف يمثل تطوراً جذرياً في تحديد معنى الأصول، إذ يُعد من أكثر التعاريف شمولاً وتحديداً، فهو يستبعد أية اعتبارات تتعلق بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

ويحدد المفهوم السابق طرحه خصائص أساس في الأصل تتمثل بالآتي:

1. وجود منافع مستقبلية، أي أن يكون للأصل قدرة على توفير منفعة للكيان الاقتصادي في المستقبل.
2. قدرة الكيان الاقتصادي على التحكم بهذه المنافع.
3. قد نتج الأصل عن أحداث سابقة، مما ولد لدى الكيان الاقتصادي القدرة على التحكم به.

كما جاء مفهوم الأصول وفق (IASB) في إطاره الفكري لعام 2018 والذي نحن بصدد دراسته بتعريف للأصول على أنها مورد اقتصادي تسيطر عليه الكيان نتيجة لأحداث سابقة، ويقصد بالموارد الاقتصادي هنا هو الحق الذي قد يقدم منافع مستقبلية للكيان الاقتصادي. ومن أمثال الحقوق، يمكن القول ما يأتي (IASB, 2018): (حق الحصول على النقد، حق الحصول على السلع والخدمات، الحق في تبادل موارد اقتصادية مع أطراف أخرى).

ومن الضروري القول، أن ليست كل الحقوق تُعد أصولاً للكيان الاقتصادي، ولكي تكون الحقوق أصولاً يجب أن تكون لديها القدرة على إنتاج منافع اقتصادية للكيان بخلاف المنافع الاقتصادية المتاحة لجميع الأطراف الأخرى.

واعتماداً على ما أسلفنا ذكره من استعراض للمفاهيم المطروحة لمفهوم الأصول، يرى الباحث أن كافة الآراء كانت تصب في بيان خصائص الأصل وليس تعريفه بوصفه فكرة مجردة، ويمكن القول على نحو عام على اختلاف التعاريف، فإن الأصل يتميز بخصائص يمكن من خلالها أن يتضح مفهومه، وهي على النحو الآتي: (خاصية المنافع المستقبلية، خاصية الارتباط بالزمن، خاصية القابلية للقياس، خاصية التحكم به).

وفيما يخص أنواع الأصول، فهناك العديد من التفرعات التي يستخدمها المحاسبين لتقسيمها، فمنهم من يقسمها إلى: أصول ثابتة ومتداولة، أما الأصول الأخرى فيطلق عليها أحياناً بالأصول الملموسة والأصول غير الملموسة، وكذلك الأصول المعتمدة على المعرفة (ملا علي، 2015)، ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي: فرضية رقم (1): يوجد تأثير للعمليات الرقمية على الأصول (الموجودات).

ثانياً: الالتزامات (المطلوبات): عرفت من قبل لجنة المفردات المحاسبية التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في عام 1953، بأنها: "تمثيلاً لرصيد دائن يتوجب ترحيله لفترة محاسبية قادمة"، لكن هذا التعريف لم يلقَ رواجاً لدى الأكاديميين والمنظمات المهنية، فقام مجلس مبادئ المحاسبة (APB) في عام 1970 بتعريف المطلوبات

على أنها: "التزامات اقتصادية قائمة على الوحدة لفترات مؤجلة تم اثباتها وقياسها وفق المبادئ المتعارف عليها" (الشيرازي، 1990).

ويلحظ من كلا المفهومين اللذين طرحا أنهما لم يكونا وافيين لبيان مفهوم المطلوبات، إذ لم يحددا المفهوم على نحو دقيق، لذلك عرف الإطار الفكري للمحاسبين الأمريكي الصادر عن (FASB) عام 1979 المطلوبات بأنها: "تضحيات مستقبلية متوقعة لمنافع اقتصادية ناتجة عن التزامات قائمة من قبل وحدة اقتصادية معينة لتقديم سلع أو خدمات لوحدة أخرى وذلك نتيجة أحداث ماضية". ويُعد هذا التعريف من وجهة نظر أغلب الباحثين تطوراً، إذ يعبر عن خصائص الالتزام على نحو واضح والمتمثلة بالآتي (الحميد، 2009): (توافر التزام على الوحدة، ارتباط الالتزام بالوحدة المحاسبية على نحو تام، نشوء الالتزام عن أحداث وظروف وقعت في الماضي).

وبالعودة إلى الإطار الفكري لـ (IASB) لعام 2018، فإنه عرّف الالتزامات بأنها: "تعهد حالي على الكيان الاقتصادي لتحويل مورد اقتصادي كنتيجة لأحداث سابقة، والمقصود هنا بالمورد الاقتصادي هو الحق الذي على الكيان الذي قد يقدم منافع مستقبلية للغير، وعدّ الإطار أيضاً أن المطلوبات هي مسؤوليات وواجبات عليه وليس لديه القدرة العملية على تجنبها".

ويمكن من التعريف السابق استخلاص خصائص الالتزامات، والتي تتمثل بالآتي:

1. هنالك التزام واجب السداد على الكيان.
  2. يتمثل هذا الالتزام بضرورة نقل أحد الموارد الاقتصادية لوحدة أخرى سواء بصيغة سلع أو خدمات.
  3. أن يكون هذا الالتزام قائماً نتيجة أحداث سابقة.
- ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي: فرضية رقم (2):
- "يوجد تأثير للعمليات الرقمية على المطلوبات (الالتزامات)".

ثالثاً: حقوق الملكية: عرفت حقوق الملكية من قبل مجلس مبادئ المحاسبة (APB) سنة 1970، بأنها: "الزيادة المحتسبة بين أصول وخصوم الوحدة المحاسبية، أي أن حقوق الملكية تتمثل حسب التعريف بالمعادلة الآتية:

الأصول - الالتزامات = حقوق الملكية".

كما عرفت (FASB) في عام 1985 حقوق الملكية بتعريف مشابه للذي طرح أعلاه، بأنها: "ما تبقى بعد طرح الالتزامات من الأصول الذي يُعد حقاً لملاك الوحدة" (الحميد، 2009).

وبالعودة إلى الإطار الفكري لعام 2018، نرى أن (IASB) لم يَدخل أية تعديلات على مفهوم حقوق الملكية في إطاره الجديد، وإنما تم اعتماد المفهوم الذي طرح في إطار عام 2010 المشترك مع (FASB). وهو أيضاً التعريف نفسه الذي طرح في الأوراق النقاشية التي سبقت إصدار الإطار الفكري لعام 2018، فقد عرفت حقوق الملكية بأنها: "القيمة المتبقية للأصول بعد طرح كافة الالتزامات التي على الكيان الاقتصادي من كافة أصولها" (كعموش، 2019).

ويضيف (ملا علي، 2015) بأن حقوق الملكية تتكون أساساً من رأس المال والأرباح المحتجزة، فضلاً عن بعض الاحتياطات التي يتم تكوينها بناءً على تشريع أو قانون، أو طبقاً لنظام الكيان الاقتصادي، ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي:

فرضية رقم (3): "يوجد تأثير للعمليات الرقمية على حقوق الملكية".

رابعاً: المصروفات والإيرادات

أ. المصروفات: يتلخص مفهوم المصروفات في أنها تكلفة الحصول على الإيرادات لكن هذا المفهوم لا يمثل جوهر مفهوم المصروفات بشكل تام، إذ طرحت تعاريف عدة لمفهوم الإيرادات من قبل العديد من الباحثين والمنظمات المهنية، إذ عرفت المصروفات من قبل (AICPA) بأنها: "كل التكاليف المستنفذة التي يمكن خصمها من الإيرادات خلال الفترة"، لكن هذا التعريف لم يكن كافياً، ثم قامت (APB) بإعطاء تعريف للمصروفات على أنها: جميع التكاليف المستخدمة لإنتاج الإيراد، لكن هذا التعريف لا

يفي بالمعنى بشكل كامل، كما عرفها (الشيرازي، 1990) على أنها مقاييس مالية للتعبير عن المجهودات التي بذلت في سبيل تحقيق الإيرادات خلال فترة محددة، ثم قامت (FASB) عام 1985 بإعطاء تعريف لمفهوم المصروفات وعرفت على أنها: "التدفقات الخارجة من الوحدة أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو كليهما معاً والتي تنشأ عن إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية خدمات للغير مما يشكل العمل الرئيس للكيان الاقتصادي"، وقد عدّ هذا التعريف تطوراً جذرياً لمفهوم المصروفات آنذاك، وتم الأخذ به من قبل أغلب الباحثين والمنظمات المهنية (شاهين، 2011).

وبالعودة إلى (IASB) ولإطارها في عام 2018، نلاحظ أنها لم تقم بأية تعديلات على مفهوم المصروفات في هذا الإطار، وقامت بالاعتماد على المفهوم الذي طرح في الإطار المشترك لعام 2010 مع (FASB)، والذي نص على أن المصروفات هي "النقصان في الأصول أو الزيادة في الالتزامات التي ينشأ عنها نقصان في حقوق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بتوزيعات الملاك" (IASB, 2018)، أو بتعبير آخر هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة في صورة تدفقات واردة أو نقص في الأصول أو زيادة في الالتزامات ينجم عنه نقص في حقوق الملكية باستثناء تلك المرتبطة بتوزيعات المساهمين، ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي: فرضية رقم (4): "يوجد تأثير للعمليات الرقمية على المصروفات".

ب. الإيرادات: عبر التطور التاريخي للفكر المحاسبي قدمت العديد من التعريفات لبيان مفهوم الإيرادات، كان من أبرزها التعريف الصادر عن لجنة المصطلحات التابعة لـ (AICPA) عام 1955، إذ عرفت بأنها: "التدفق المتحقق من بيع السلع والخدمات"، ويلحظ أن هذا التعريف ما هو انعكاس لقائمة الدخل (الحيالي، 2007).

كما قدم (FASB) عام 1985 تعريفاً للإيرادات إذ وصفها بأنها: "التدفقات الداخلة للكيان الاقتصادي أو أية زيادة في أصوله أو تسديد لخصومه التي تنشأ عن إنتاج وبيع السلع وتأدية الخدمات ضمن الأعمال المعتادة للكيان، ويُعد هذا التعريف الأكثر

شمولاً لأنه يجمع بين تحديد مصدر الإيرادات وبيان أثره على عناصر الأصول والالتزامات (شاهين، 2011).

كما قدم (الشيرازي، 1990) تعريفاً لمفهوم الإيرادات ووصفها بأنها قيمة الإنجازات المحققة نتيجة للجهود التي بذلت في سبيل تحقيق أهداف الكيان، ويضيف في وصفه بأنها القيم المالية التي تستحق للكيان الاقتصادي نظير تأديته لخدماته أو بيع منتجاته.

وبالعودة إلى الإطار الفكري لعام 2018 الصادر عن (IASB) نجد أنه لم يجر أية تعديلات على مفهوم الإيرادات، إذ اعتمد على التعريف الوارد في الإطار الصادر لعام 2010، إذ عرف الإيرادات على أنها: "الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل تدفقات داخلية أو هو زيادة في الأصول أو التسوية للالتزامات أثناء الفترة المحاسبية نتيجة إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية (كعموش، 2019)، ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي: فرضية رقم (5): "يوجد تأثير للعمليات الرقمية على الإيرادات".

خامساً: المكاسب والخسائر: لم يكن هناك تفرقة بين مفهوم المكاسب والخسائر في بداية تطور الفكر المحاسبي إلا في طريقة الإفصاح في القوائم المالية، لكن مع التطور تم الفصل بينهما، فكانت أولى التعاريف التي طرحت في بيان مفهوم المكاسب هو التعريف الذي قدمته (FASB) عام 1985، إذ عرفت بأنها: "الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) المستحصلة نتيجة العمليات العرضية والفرعية أو أية أهداف أو ظروف أثرت على الكيان الاقتصادي خلافاً لنشاط الرئيس" (شاهين، 2011).

وبالعودة إلى تعريف الإطار الفكري لعام 2018 نجده مشابهاً للتعريف السابق الذي طرح من قبل (FASB).

وبشأن تعريف الخسائر وفق الفكر المحاسبي، فقد طرحت تعاريف عديدة، كان أبرزها ما جاء به (FASB)، إذ عرفها بأنها: "النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول)

النااتجة عن النشاط العرضي أو الفرعي للكيان الاقتصادي أو ظروف أخرى تؤثر على الوحدة المحاسبية عدا تلك التي تتمثل بالمصاريف أو توزيعات الأرباح للمالكين (ملا علي، 2015).

ولم يكن لـ (IASB) في إطارها الفكري لعام 2018 أي تعريف مناقض لما طرح من قبل (FASB) فيما يخص مفهوم الخسائر.

ويرى الباحث، بأنه ووفق ما طرح سابقاً بأن هنالك اختلافاً بين المكاسب والخسائر وبين الإيرادات والمصروفات، فإنه يمكن تحديد هذا الاختلاف عبر طبيعة نشاط الكيان الاقتصادي والظروف المحيطة به، إذ إن ما يمثل مكاسب أو خسائر لوحدة قد يمثل مصروفات وإيرادات لوحدة أخرى، ولا بد أيضاً من التأكيد على جزئية بسيطة تفيد في بيان تأثير العملات الرقمية على المكاسب والخسائر تتمثل في أن المكاسب والخسائر تنشأ بسبب حيازة أو اقتناء الأصول وذلك نتيجة للتغيرات في الأسعار أو تغيرات في أسعار الصرف، ومن هنا يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي: فرضية رقم (6): "يوجد تأثير للعملات الرقمية على المكاسب والخسائر".

### المحور الثالث: تأثير العملات الرقمية على عناصر القوائم المالية

أولاً: التأثير على الأصول: أن هذا الموضوع الذي نحن بصدد دراسته وبسبب حداثته لم تتطرق له سوى دراسات قليلة جداً لعكس تأثير العملات الرقمية على الأصول أو بيان موقف الأصول من العملات الرقمية، إذ يطرح الباحثون التساؤل الآتي: هل ينطبق تعريف الأصل على العملات الرقمية؟ وبالإشارة إلى تعريف الأصول في الإطار الفكري لعام 2018 الصادر من (IASB)، جرت العديد من الدراسات والمناقشات من قبل جهات مهنية وأكاديمية عديدة لرؤية مدى انطباق هذا المفهوم على العملات الرقمية، إذ طرحت إحدى المناقشات من قبل معايير التقارير المالية والتأمين الكندية Financial Reporting & Assurance Standards Canada (FRAS) حول العملات الرقمية، إذ أشار (FRAS) إلى أن العملة الرقمية تفي بتعريف الأصول، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الكيان يشتري أو يستلم عملة رقمية بوصفها مدفوعات يكون ذلك نتيجة أحداث

سابقة، ويكون قادراً على السيطرة على هذه العملات لحين اتخاذ قرار بيعها أو استخدامها بوصفها وسيلة تبادل (أي السيطرة على الموارد)، ومن ثمّ إذا قام الكيان ببيع أو تبادل هذه العملات بسلع أو خدمات، فالأكيد أنه ستتدفق منافع اقتصادية للكيان (FRAS, 2018). ويرى الباحث، أن المناقشة التي طرحت من قبل (FRAS) كانت صائبة ومأخوذ بها من قبل أغلب الباحثين لأن العملات الرقمية تستوفي خصائص الأصول السابق ذكرها، وهي: (تحقق منافع مستقبلية، وترتبط بالزمن، وموارد اقتصادية حالية، والتحكم بها). فيما يرى بعض الباحثين بأنه يمكن اعتبار العملات الرقمية على أنها أصل غير ملموس، وبالعودة إلى تعريف الأصول غير الملموسة الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS38) الذي أشار إلى أن: "الأصل غير الملموس هو أصل ذو طابع غير نقدي يمكن تحديده وليس له وجود مادي". إذ ترى (Price Waterhouse Coopers) ((PWC) التي تُعد واحدة من أكبر شركات مراجعة الحسابات في العالم أن: تنطبق كافة الخصائص الواردة في تعريف الأصل غير الملموس وفق معيار (38) على العملات الرقمية، بأنه بند غير نقدي، وكذلك تفتقر للوجود المادي (التواب، 2018).

وعلى الرغم من أن هذا الرأي الذي طرحته (PWC) أخذ به من لدن بعض الباحثين في كتاباتهم، إلا أنه لم يلقَ رواجاً عند باحثين آخرين. وهنا يتفق الباحث في عدم تأييده اعتبار العملات الرقمية أصولاً غير ملموسة، وذلك لأن هذه العملات لا تستخدم بالطريقة نفسها التي تستخدم بها البرامج وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية. فضلاً عن وتعقياً على الخاصية التي ذكرت في تعريف الأصل غير الملموس بأنه "أصل ذو طابع غير نقدي"، يرى الباحث أيضاً أن هذه الخاصية لا تنطبق على العملات الرقمية كذلك؛ لأن أي شيء ذو طابع نقدي لا بد أن يكون له مردود مادي ومنفعة، وهذا ينطبق على العملات الرقمية، إذ إنها صحيح كما ذكر تعريف الأصول غير الملموسة ليس لها وجود مادي، لكنها تعود بمنفعة من خلال استخدامها بوصفها وسيلة دفع، أو وسيطاً لتبادل السلع والخدمات، أو لأغراض الاستثمار.

ولذلك يرى الباحث، أن استخدام الأصل غير الملموس مختلف تماماً عن استخدام العملات الرقمية.

كما جاء رأي مجلس معايير المحاسبة الياباني Accounting Standards Board of Japan (ASBJ) في 14 مارس 2018 مشابها لما جاءت به أغلب المنظمات المهنية حول العالم بالسعي لاعتبار العملات الرقمية أصولاً، وذلك من خلال إصداره إرشاداً بشأن العملات الرقمية، إذ بيّن هذا الإرشاد أن العملات الرقمية هي قيمة مملوكة وتحت سيطرة الوحدة يمكن تنقلها لاستخدامها في تحقيق منافع من خلال استخدامها بوصفها وسيلة دفع أو المتاجرة بها (ASBJ, 2018).

ويرى الباحث أن الرأي الذي طرحه (ASBJ) عبر إيضاحه لمفهوم العملات الرقمية، أن هذا المفهوم مقارب جداً لتعريف الأصول الذي طرحه (IASB) بمقاربتة لخصائص الأصول، وبالتالي يمكن الاتفاق على أن العملات الرقمية يمكن عدّها أصولاً للكيان الاقتصادي.

إن أية وحدة اقتصادية وفي ظل التطورات التقنية الحديثة، وفي مقدمتها العملات الرقمية ستسعى للحصول عليها، إذ يُعد الحصول عليها الشغل الشاغل لأغلب الوحدات، ولا نبالغ إذا قلنا لدول، ولكن ليس ذلك بالأمر الهين، إذ إن الحصول عليها يفترض الإيفاء بالعديد من المتطلبات التقنية، فالوحدات التي تود أن يكون لها عملات رقمية يجب أن تتحصل عليها بطريقتين، تتمثل الأولى بالشراء، وتُعد الطريقة الشائعة عبر مواقع التداول العالمية التي أشرنا إليه في الفصل الثاني من الدراسة الحاضرة. وفي هذه الطريقة، لا يتحمل الكيان الاقتصادي أية تكاليف سوى العمولة الخاصة بموقع التداول، وتختلف هذه العمولة من موقع لآخر، وتكون بين (5% - 10%) من كل عملية تداول لهذه العملات. ويعتقد الباحث بضرورة تسجيل هذه العملات التي تم الحصول عليها بوصفها أصولاً في ميزانية الكيان، فإذا كان نشاط الوحدة هو التداول بهذه العملات، تُعد عندئذٍ أصولاً متداولة، أما إذا كان نشاط الوحدة بعيد عن التداول عدّت هذه العملات أصولاً ثابتة في الكيان الاقتصادي.

فيما تتمثل الطريقة الثانية في الحصول على العملات الرقمية بالتعدين، وهي الطريقة الأصعب، إذ يتم تعدين العملات في الكيان الاقتصادي بعد توفير العديد من المتطلبات لغرض امتلاكها، إذ يجب أولاً أن يمتلك الكيان الاقتصادي موقعاً خاصاً على الشبكة العنكبوتية مرتبط بموقع الـ (Blockchain)، وأن تمتلك محفظة رقمية خاصة بالعملات الرقمية التي ستعدها، وهذا يتطلب من الكيان الاقتصادي دفع مبالغ لأجل ذلك.

وفي هذا الخصوص يثير الباحث التساؤل الآتي: وهو كيف سيتم معالجة النفقات الخاصة بالموقع، وكذلك نفقات المحفظة الرقمية؟ وهنا يتوقع الباحث أنه من الضروري رسمة هذه النفقات واعتبارها أصلاً ثابتاً يتم إظهاره في قائمة المركز المالي للكيان الاقتصادي، واعتبارها أصولاً افتراضية؛ لأن هذا الموقع وهذه المحفظة الرقمية ينطبق عليهما خصائص الأصول المتمثلة بما يأتي:

1. وجود منافع مستقبلية؛ لأن الموقع الخاص بالتعدين سيجلب للوحدة الاقتصادية منافع في المستقبل، فمن خلاله سيتم الحصول على العملات الرقمية، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة قوة المركز المالي للوحدة.

2. قدرة الوحدة على التحكم بالمنافع؛ لأن الكيان الاقتصادي في هذه الحالة يمتلك سيطرة كاملة على الموقع الخاص بالتعدين، وكذلك المحفظة الرقمية.

3. قد نتج التحكم بالمنافع عن أحداث سابقة، وهذا ينطبق على هذا الموقع، وكذلك على المحفظة الرقمية اللذين تم إنشاؤهما بالماضي لتحقيق منافع مستقبلية.

ولكي تكتمل عملية التعدين في داخل الكيان الاقتصادي، يفترض بها توفير مستلزمات مادية تتمثل بالحواسيب الضخمة وكافة المستلزمات المترتبة بها، وعلى رأسها (كروت الشاشات) التي تُعد العامل الرئيس في عملية التعدين للعملات الرقمية، وكلما زاد عدد هذه الكروت زادت سرعة عملية تعدين العملات الرقمية، كما يمكن الاستغناء عن هذه المستلزمات والاستعانة بأجهزة خاصة بتعدين العملات، ذات كفاءة عالية لكن في الوقت ذاته هي ذات أسعار باهظة جداً لا يمكن للوحدة الاقتصادية لوحدتها تحمل تلك

الأسعار، وعلى اعتبار أنه تمّ الحصول على المستلزمات المادية الخاصة بعملية التعدين، يطرح الباحث التساؤل الآتي: كيف تعالج هذه النفقات العالية التي صرفت على اقتناء المستلزمات المادية؟ وهنا يعتقد الباحث بضرورة معالجة تلك النفقات بوصفها نفقات رأسمالية تظهر في قائمة المركز المالي في جانب الأصول الثابتة.

كما تحتاج عملية التعدين، إلى وحدات تبريد ضخمة، إذ إن عملية التعدين تتسبب بانبعثات حرارة عالية سواءً من الحواسيب، أو من أجهزة التعدين، وهذه الوحدات ستحتاج إلى مبالغ ضخمة أيضاً تضع الوحدة أمام دراسة كيفية معالجة هذه النفقات محاسبياً. وهنا يعتقد الباحث بإمكانية معالجتها بالطريقة نفسها التي تم بها معالجة المستلزمات المادية، أي اعتبارها نفقات رأسمالية تظهر في الميزانية في جانب الأصول الثابتة.

ولا تقف متطلبات عملية التعدين عند هذا الحد، إذ إن عملية التعدين تحتاج عنصراً أساسياً يتمثل بشبكات الاتصالات بأنواعها وملحقاتها وما يترتب عليها من نفقات، وهنا يطرح الباحث تساؤلاً مفاده: كيف يمكن معالجة النفقات المترتبة في الحصول على شبكات الاتصالات المتنوعة وملحقاتها؟ إذ يدفع الباحث بضرورة أن يتم معالجة هذه النفقات بوصفها نفقات للحصول على أصول إلكترونية، إذ تعد هذه النفقات رأسمالية تظهر في ميزانية الكيان الاقتصادي في جانب الأصول الثابتة.

ومن متطلبات عملية التعدين أيضاً التي تعد المحرك لكل عملية التعدين والمشغل للآلات والمعدات والأجهزة الخاصة بعملية التعدين وهي الطاقة الكهربائية، وهنا يطرح الباحث تساؤلاً مفاده: كيف يمكن معالجة النفقات المترتبة على استخدام الطاقة الكهربائية؟ إذ يدفع الباحث بضرورة اعتبار هذه النفقات على أنها نفقات إيرادية لازمة لعمل الكيان الاقتصادي تقفل في الجانب المدين من قائمة الدخل.

وبعد بيان احتياجات عملية تعدين العملات الرقمية من الجانب التقني (الإلكتروني)،

لا بد أن نتطرق إلى مسألتين مهمتين، تتعلق الأولى: بالصيانة، إذ إن عملية التعدين تنتج

تلفاً كبيراً بالمعدات والمكونات الخاصة بالعملية، وبالتالي تحتاج هذه المعدات إلى الصيانة، وفي خضم ذلك، يطرح التساؤل الآتي: كيف تعالج النفقات المترتبة على صيانة معدات تعدين العملات الرقمية؟ وهنا يقترح الباحث بأن النفقات التي ستنتفك على الصيانة طوال فترة عملية التعدين إذا كانت لا تؤدي إلى تطوير عملية التعدين وتسريعها، فمن الضروري هنا اعتبارها نفقات إيرادية تقفل في الجانب المدين من قائمة الدخل، أما إذا كانت تطوّر من عملية التعدين وتجعلها أسرع فمن الضروري عدّها نفقات رأسمالية وإضافتها إلى قيمة الأصول السالف ذكرها. وهذا المقترح ينطبق مع ما جاء به الفكر المحاسبي في كيفية معالجة النفقات التي تحدث في أية وحدة اقتصادية.

أما المسألة الثانية فتتعلق بالاندثار، إذ إن عملية التعدين ستؤدي إلى اندثار في المعدات على نحوٍ سريع، وكذلك في وسائل الاتصال التي تتبدل باستمرار بفعل التطور التقني، مما يعرضها لاندثار أسرع من باقي المعدات المستخدمة في الوحدات الاقتصادية التي لا تمارس نشاط التعدين للعملات الرقمية، وهنا يطرح تساؤلاً مفاده: كيف يحتسب اندثار الآلات والمعدات الخاصة بالتعدين؟ وهنا نتفق مع الرأي الذي طرحه (ملا علي، 2015) بأنه يجب أن يتم التعجيل باندثار هذه المعدات أكثر من باقي أنواع الأصول؛ لأن هذه الأصول معرضة للتقادم على نحوٍ كبير بسبب التطور التكنولوجي الذي نحن بصدد، ومن ثم يجب على الوحدات الإسراع بإهلاك هذه الآلات والمعدات، وهذا الرأي ينطبق أيضاً على وسائل الاتصال والموقع الإلكتروني الخاص بعملية التعدين إذ يجب التعجيل باندثارهم وذلك لتطور البيئة التقنية بشكل متسارع جداً.

واستكمالاً للرأي أعلاه، يجب في هذه الحالة تصنيف الأصول في هذه البيئة الرقمية ليس إلى كونها أصول طويلة وقصيرة الأجل كما هو دارج في الفكر المحاسبي، وإنما بضرورة تقسيم الأصول إلى الأنواع الآتية:

1. أصول طويلة الأجل.
2. أصول متوسطة الأجل، وتشمل: الأجهزة والمعدات وشبكات الاتصال كافة التي تستعين بها الوحدة في عمليات تعدين العملات الرقمية.

### 3. الأصول المتداولة وقصيرة الأجل.

وبالعودة إلى متطلبات عملية التعدين، وبعد بيان المتطلبات التقنية لهذه العملية، لا بد من بيان مطلب أساس، الذي لولاه لا تتم عملية التعدين، وهو المطلب البشري، إذ إن عملية التعدين تحتاج لكادر بشري متخصص ومدرب من الناحيتين الفنية والتقنية للعمل على أجهزة ومعدات عملية التعدين، وإن الحصول على مثل هذا الكادر سيحتاج إلى نفقات كبيرة يتحملها الكيان الاقتصادي، وكذلك مبالغ كبيرة على تطويره وزيادة إلمامه بالتطورات التي تحدث كافة لتحسين عمليات التعدين، وتعدين أنواع عديدة من العملات الرقمية. وهنا يطرح تساؤلاً مفاده: كيف تعالج نفقات الحصول على الكادر البشري، وكيفية معالجة نفقات تدريبه وتنمية مهاراته؟ وهنا يقترح الباحث بأن نفقات الحصول على هذا الكادر يجب أن يعالجها الكيان الاقتصادي وفق ما جاءت به الأدبيات المحاسبية الخاصة بمحاسبة المورد البشري، وذلك بمعالجته بوصفه أصلاً بشرياً، أي رسملة نفقات الحصول عليه، وعدّها جزءاً من الأصول تظهر في المركز المالي للوحدة، وبخصوص كيفية معالجة نفقات تدريب وتنمية مهارات الكادر البشري فينطبق عليها ما ذكر سابقاً بخصوص التطوير، وبالتالي معالجة هذه النفقات بوصفها نفقات رأسمالية وإضافتها إلى قيمة الأصل.

واعتماداً على كل ما سبق ذكره، يرى الباحث أن تعدين العملات الرقمية واعتبار العملات الرقمية أصولاً ومعدات الحصول عليها أصولاً أيضاً سوف يؤدي إلى تغيير في رصيد إجمالي الأصول، وبالتالي سيؤدي إلى تغيير في أرصدة الميزانية على نحو كامل إذ سوف تظهر أصول جديدة تختلف عن باقي الكيانات الاقتصادية وذلك تبعاً لحاجة هذه العملات إلى أصول جديدة تعمل في ظلها، وبالتالي يمكن القول بأن البيئة التقنية التي تعمل في ظلها العملات الرقمية انعكست على الأصول من خلال ظهور أصول الكترونية وتقنية تطلبتها هذه العملات مما سيزيد من رصيد إجمالي الأصول الذي سوف يظهر في الجانب الأيمن من ميزانية الكيان الاقتصادي وسينعكس ذلك بزيادة بالمقدار ذاته على حقوق الملكية للكيان، ومن هنا يمكن إثبات الفرضية رقم (1).

ثانياً: التأثير على المطلوبات: أن تأثير العملات الرقمية على المطلوبات مرتبط بطريقة الحصول على العملات الرقمية، فإذا ما تم الحصول عليها بالشراء، فإنه ليس هنالك أية التزامات على الكيان الاقتصادي؛ لأن الحصول عليها من مواقع التداول يلزم أن يتم تسديد قيمتها فوراً عبر البطاقات الائتمانية، أي أن العملات الرقمية لا يتم الحصول عليها عبر الدفع بالأجل لأن نظام عملها يوجب أن يتم التسديد بشكل آني. أما إذا ما تم الحصول عليها بالتعدين، فهنا لا يترتب على الكيان الاقتصادي أيضاً أية التزامات؛ لأن عملية الحصول عليها تمت داخلياً، فلا يكون الكيان الاقتصادي ملزماً أمام أية جهة أو طرف. مما يعني أنه في ضوء العملات الرقمية سيقبل رصيد المطلوبات، أما بخصوص تأثير العملات الرقمية على مفهوم الالتزامات، فيعتقد الباحث أيضاً بعدم وجود تأثير يذكر في ذلك، ومن هنا يمكن إثبات الفرضية رقم (2).

ثالثاً: التأثير على حقوق الملكية: ونحن بصدد الحديث عن تأثير العملات الرقمية على حقوق الملكية، يعتقد الباحث أن هذا التأثير كان على حقوق الملكية بالزيادة في رصيدها وذلك بسبب ظهور أصول جديدة امتلكها لغرض تعدين العملات الرقمية، مما اثر على قائمة المركز المالي في جانب الأصول بالزيادة، مما انعكس على رصيد حقوق الملكية في الميزانية بالزيادة أيضاً. ويعتقد الباحث أيضاً أن تعدين العملات في الكيان الاقتصادي سيؤدي لتقوية مركزها المالي على اعتبار أن تعدين هذه العملات سيزيد من أصول هذا الكيان الاقتصادي على اعتبار أن هذه العملات الرقمية عدت أصولاً كما أسلفنا، مما سيؤدي ذلك إلى زيادة في حقوق الملكية في الكيان الاقتصادي، ومن ناحية التأثير على مفهوم حقوق الملكية فيعتقد الباحث أنه ليس للعملات الرقمية أي تأثيرات على هذا الجانب، ومن هنا يمكن إثبات الفرضية رقم (3).

رابعاً: التأثير على المصروفات والايادات

أ. التأثير على المصروفات: أما تأثير العملات الرقمية على المصروفات، فيعتقد الباحث بأن هذه العملات تؤثر على المصروفات وذلك من خلال زيادة مبالغ المصروفات التي يتحملها الكيان الاقتصادي في سبيل الحصول على هذه العملات؛ وذلك بشكلين:

الأول: يتمثل بأنه إذا تم الحصول على هذه العملات عبر الشراء، فسوف يتحمل الكيان الاقتصادي مصاريف تتمثل بالعمولات لمنصات التداول مقابل شراء تلك العملات الرقمية.

الثاني: أما في حالة تعدين العملات الرقمية داخل الكيان الاقتصادي، فسيتحمل كافة المصاريف التي اسلفنا ذكرها للحصول على هذه العملات والمتمثلة بـ (مصاريف موقع التعدين والمحفظة الرقمية، مصاريف الأجهزة والمعدات الخاصة بعملية التعدين، مصاريف وحدات تبريد لأجهزة ومعدات عملية التعدين، مصاريف شبكات الاتصالات بأنواعها وملحقاتها، مصاريف الطاقة الكهربائية، مصاريف صيانة معدات تعدين، مصاريف الحصول على الكادر البشري ومصاريف تدريبه وتنمية مهاراته)، وهنا ستؤثر العملات الرقمية على الكيان الاقتصادي بزيادة في مصاريفه على نحو كبير جداً، وأن جزء من هذه المصاريف سيتم معاملتها على أنها نفقات رأسمالية تظهر في جانب الأصول، كما يتم معاملة جزء آخر من هذه المصاريف على أنها نفقات إيرادية يجب أن تقفل في قائمة الدخل، مما سيعني ظهور حسابات جديدة لدى الكيان الاقتصادي لإظهار المصاريف الخاصة بالحصول على هذه العملات، ويرى الباحث بأن العملات الرقمية لم يكن لها أي تأثير على مفهوم المصروفات الذي سبق وأن طرح، ومن هنا يمكن إثبات الفرضية رقم (4).

ب. التأثير على الإيرادات: ومن ناحية تأثير العملات الرقمية على الإيرادات، فيعتقد الباحث بأن العملات الرقمية ستؤثر على نحو كبير على الإيرادات بالزيادة إذا تم الحصول على هذه العملات عن طريق تعدينها، إذ إن الكيان الاقتصادي بعد تعدينه لهذه العملات سيقوم ببيعها في أسواق التداول، ومن المعروف أن هذه العملات ذات أسعار مرتفعة جداً وبالتالي ستعود على الكيان الاقتصادي منافع كبرى تتمثل بالإيرادات الكبيرة، مما يوجب على الكيان الاقتصادي أن يُظهر هذه الإيرادات في قائمة الدخل بأسماء حسابات جديدة، كما ويعتقد الباحث بأنه يمكن اعتبار العملات الرقمية التي تم تعدينها في الكيان الاقتصادي بمثابة تحسين لأصول

الوحدة وبالتالي تُعدّ بوصفها إيرادات استناداً إلى تعريف الإيرادات الآنف ذكره، أما من ناحية تأثير العملات الرقمية على مفهوم الإيرادات، فيعتقد الباحث بأنه ليس لهذه العملات أي تأثير بهذا الخصوص، ومن هنا يمكن إثبات الفرضية رقم (5).  
خامساً: التأثير على المكاسب والخسائر: أما تأثير العملات الرقمية على المكاسب والخسائر، فيعتقد الباحث بأن تأثير العملات الرقمية عليها سيكون بحالتين: الأولى: تتمثل في قيام الوحدة بتداول العملات الرقمية وكلما حدثت تغيرات في الأسعار ففي هذه الحالة ستحقق مكاسب أو خسائر حسب السعر الذي تم اقتناء العملات الرقمية به.

الثانية: فتظهر في حالة قيام الوحدة بتعدين العملات الرقمية ثم بيعها في أسواق التداول الخاصة بالعملات الرقمية بقيمة أكبر من صافي التكلفة التي تحملتها، وفي هذه سيظهر بند جديد في القوائم المالية وهو مكاسب بيع العملات الرقمية المعدّنة، وهذا البند سيؤثر على رقم صافي الدخل الذي سيحصل عليه الكيان، وكذلك على النسب المالية، والعكس صحيح، إذ إنه في حالة تحقيق الخسائر سيظهر بند جديد في القوائم المالية وهو خسائر بيع العملات الرقمية المعدّنة، الذي سيؤثر على رقم صافي الدخل وعلى النسب المالية.

أما من ناحية تأثير العملات الرقمية على مفهوم المكاسب والخسائر فيعتقد الباحث بعدم وجود تأثير في هذا الصدد. ومن هنا يمكن إثبات الفرضية رقم (6).

#### المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات

1. تُعدّ العملات الرقمية أصلاً من الأصول التي يجب أن تخضع لمعايير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي أسوةً ببقية الأصول.
2. يرتبط بالعملات الرقمية مجموعه من الأصول التي تؤثر على طريقة قياسها وعرضها والإفصاح عنها بحسب هدف الكيان الاقتصادي من الحصول عليها.

3. لا يترتب على التعامل بالعملات الرقمية أية التزامات مستقبلية ناتجة عن أحداث حالية؛ لأن التداول بها يتم بصورة فورية.
4. تتأثر عناصر قائمة المركز المالي بالعملات الرقمية ويبرز التأثير من خلال التأثير على الأصول وحقوق الملكية بينما ينعلم التأثير على الالتزامات.
5. تتأثر المكاسب والخسائر بالعملات الرقمية ويبرز التأثير من خلال تحقيق مكاسب أو خسائر للكيان الاقتصادي حسب سعر الاقتناء لهذه العملات.
6. تتأثر المصروفات والإيرادات بالعملات الرقمية ويبرز التأثير من خلال زيادة المصروفات التي يتحملها الكيان الاقتصادي، وكذلك زيادة الإيرادات المستحصلة من خلال هذه العملات.

#### ثانياً: التوصيات

1. ضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار أو تفسيرات تختص بمعالجة مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح لهذه العملات، ويمكن تنفيذ ذلك بتجميع آراء المعنيين بالموضوع عبر إقامة ورش عمل على نحو منظم.
2. توصي الدراسة بتعزيز الجوانب المعرفية للأكاديميين فيما يتعلق بموضوعات العملات الرقمية واستخداماتها.
3. توصي الدراسة بتعزيز الجوانب المعرفية للمهنيين فيما يتعلق بموضوعات العملات الرقمية واستخداماتها.

## المصادر

1. آمال، مرزوق، 2020، العملات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 112-128.
2. الباحث، عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز، 2017، التقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، 857-916.
3. البياع، غادة أنيس أحمد، 2020، العملات المشفرة وتقنية البلوك شين في أفريقيا: تقييم الفرص والتحديات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 1، العدد 2، ج 1، 3-45.
4. التواب، محمد عزت عبد، 2020، مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة نظرية ميدانية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
5. الحميد، عبدالرحمن بن إبراهيم، 2009، نظرية المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، السعودية.
6. الحياي، وليد ناجي، 2007، نظرية المحاسبة، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، [www.ao-academy.org](http://www.ao-academy.org).
7. الزعابي، عبدالله ناصر عبيد، 2018، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحقة في التشريع الإماراتي والمقارن: (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات.
8. شاهين، علي عبدالله، 2011، النظرية المحاسبية، ط1، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
9. الشيرازي، عباس مهدي، 1990، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الكويت.

10. علي، شورش قادر، 2019، أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 5، العدد 1، 72-78.
11. كعموش، شريف علي خميس، 2020، أثر تطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية على نظرية المحاسبة، المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة "تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
12. مروان، زروق، 2020، النقود الإلكترونية والنقود المشفرة: الطبيعة والمخاطر، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، 507-519.
13. ملا علي، سنان زهير محمد جميل، 2015، تأثير المتغيرات الاقتصادية والتقنية على الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية - دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
14. النجار، أحمد هشام قاسم، 2019، العملات الافتراضية المشفرة: دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. International Accounting Standards Board (IASB), IFRS, 2003, Financial Instrument, No. (8).
16. Todorov, Todro, 2017, Bitcoin-An Innovative Payment Method with A New Type of Independent Currenc, Trakia Journal of Sciences, 15, 163-166, Trakia University Stara Zagora, Bulgaria.
17. International Accounting Standards Board (IASB), 2018, Conceptual Framework for Financial Reporting.
18. Financial Reporting and Assurance Standards Canada (FRAS), (January, 2018), IFRS Discussion Group: Report on the Public Meeting, Available At: <http://www.frascanada.ca>.
19. Accounting Standards Board of Japan (ASBJ), 2018, "Practical Solution on the Accounting for Virtual Currencies Under the Payment Services Act", <https://www.asb.or.jp>